النتائج المبهرة لتطور الاقتصاد الصيني السريع

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

عدد سكان الصين كبير جداً وينمو بسرعة: 2
العملاقان الآسيويان الصين والهند: 4
الناتج المحلي الصيني الإجمالي: 5
معدلات النمو الاقتصادي السنوي: 6
خصوصية التجربة الصينية في النمو: 7
احتياطي الصين من العملات الصعبة: 8
إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني: 10
إعادة التوازن للاقتصاد الصيني: 11
الترشيد النظامي لأسواق العقارات: 13
انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى تكتل مجموعة دول بريكس: 14

النتائج المبهرة لتطور الاقتصاد الصيني السريع

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تعد الصين أحد أهم عمالقة العالم اقتصادياً وبشرياً ومساحةً يبلغ عدد سكانها 1.41 مليار نسمة يمثلون حوالي 20.2 بالمائة من سكان العالم، 47 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر، وتبلغ مساحة الصين 9.596.560 مليون كلم مربع. اقتصادها فلاحي وصناعي وتجاري يحقق أرقاماً عالية، وتعد الصين من أكبر الدول المستهلكة للطاقة الكهربائية 9.7 بالمائة في عام 2011. [1]

شهد الاقتصاد الصيني خلال الفترة بين 2010 و2024، تطوراً سريعاً ومبهراً تمثل في عدة جوانب رئيسية. حيث استمر الاقتصاد الصيني بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.8 تريليون دولار في 2024، مقارنة بحوالي 6 تريليون دولار في 2010.

تتمثل النتائج المبهرة لتطور الاقتصاد الصيني السريع بين عامي 2010 و2024 في نمو اقتصادي قوي ومستدام على الرغم من التحديات العالمية والإقليمية. حيث حافظت الصين على معدل نمو سنوي متوسط حوالي 6-7% في معظم الأعوام، متجاوزة كثيرا معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى الأخرى. وتحولت الصين من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الصناعات الثقيلة والتصدير إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وشمولية يرتكز على الخدمات والتكنولوجيا والابتكار.

هذا النمو السريع جعل الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة. خلال هذه الفترة، كما قلصت الصين معدلات الفقر بشكل كبير، وحققت تقدماً في البنية التحتية والتعليم والصحة. وساهمت السياسات الحكومية الجريئة بتحفيز الاستهلاك المحلي وتشجيع الصناعات المتقدمة والتحول الرقمي، رغم وجود تباطؤ نسبي في السنوات الأخيرة بسبب الضغوط التجارية العالمية.

عدد سكان الصين كبير جداً وينمو بسرعة:

يُقدّر عدد سكان الصين في عام 2025 بحوالي 1,425,394,655 نسمة، مما يشكل نحو 18.53% من إجمالي سكان العالم. وتقع الصين في شرق آسيا، وتعد الدولة الأكبر من حيث عدد السكان في العالم، مع مساحة تزيد عن 9 ملايين كيلومتر مربع وعاصمتها بكين. رغم السياسات السكانية الحكومية في بعض المراحل التي هدفت إلى تقليل معدل المواليد (مرحلة طفل واحد أو طفلين في الأسرة الواحدة). ما زال معدل الخصوبة يبلغ حوالي 2.4 مولود لكل امرأة، مع تسجيل يومي لعدد المواليد بحوالي 43,930 مولوداً وعدد الوفيات بحوالي 29,781 حالة.

[1] - يقول الحديث الشريف (أطلب العلم ولو في الصين)، فهل كان المقصود بذلك الجهد الذي يبذله الإنسان للوصول إلى الصين لبعدها؟ أم أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ببصيرته كان يعلم المكانة الكبيرة التي ستصل إليها الصين يوماً ما؟

يصل معدل الكثافة السكانية في الصين إلى حوالي 154 نسمة لكل كيلومتر مربع، ويبلغ متوسط العمر المتوقع 75.23 سنة. الصين تحتل المرتبة الثانية عالمياً في عدد السكان بعد الهند، وشهدت زيادة في عدد السكان بحوالي 4.9 مليون نسمة مقارنة بعام 2020. هناك توقعات بزيادة عدد السكان تدريجياً حتى عام 2030 ثم انخفاض تدريجي بعد ذلك بسبب التغيرات الديموغرافية والسياسات السكانية.

رسم بياني رقم 1 تطور عدد سكان الصين 2013 - 2024

عدد سكان الصين كبير جداً وينمو بسرعة، وتقترب البلاد مما يسميه الاقتصاديون " نقطة تحول ليوس" وهي النقطة التي يُستنزف فيها فائض البلد من العمال في المناطق القروية. وهذا هو ناتج عن الهجرة الثقيلة إلى المدن خلال العقدين الماضيين وانكماش قوة العمل بفعل السياسة السكانية.

من المتوقع أن تعتمد الصين سياسة سكانية جديدة لتقديم مساعدات نقدية على مستوى البلاد لتعزيز الولادة نتيجة لانخفاض معدل النمو السكاني منذ عام 2022، وهذا يشكل مخاطر اقتصادية طويلة الأمد، حسبما أفادت وكالة بلومبرغ نيوز. تتلقى العائلات 3600 يوان صيني سنوياً لكل طفل يولد في أو بعد 1 يناير 2025، وستستمر هذه المساعدة حتى يبلغ الطفل الثالثة من عمره. على الرغم من عدم الإعلان الرسمي بعد، إلا أن هذه الخطوة تشير إلى تصاعد الحاجة في بكين لمواجهة التحديات الديموغرافية. على الرغم من إنهاء سياسة الطفل الواحد منذ ما يقرب من عقد من الزمان، إلا أن معدل الولادة في البلاد لا يزال ينخفض، حيث سُجلت فقط 9.54 مليون ولادة في عام 2024، وهو ثاني أدنى رقم منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. يبدو أن الحكومات المحلية بدأت بالفعل في تقديم حوافز، بما في ذلك مساعدات الإسكان والمدفوعات النقدية.[2]

[2] - https://ar.tradingeconomics.com/china/population

العملاقان الآسيويان الصين والهند:

بروز العملاقين الآسيويين الصين والهند يبدو حقيقة اقتصادية رئيسة في عام 2025، حيث يظل الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد عالمي بحجم ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 19.5 تريليون دولار، مع نمو اقتصادي بنسبة 5.3% في النصف الأول من 2025، مدعوماً بإنتاج صناعي قوي وصادرات واستثمارات مستهدفة.

أظهر الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة في تطوره السريع، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2025 بنسبة 5.3% على أساس سنوي، متجاوزاً التوقعات العالمية، كما حقق زيادة كبيرة في حجم التجارة الخارجية، كان هذا النمو مدعوماً بقوة بالطلب المحلي المتزايد، ومرونة التجارة الخارجية الصينية، وبناء سوق وطنية موحدة وتعزيز الاستهلاك المحلي، مما أسهم في تطور اقتصاد الصين واستقراره في ظل التحديات العالمية المتصاعدة. وأصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وتتمتع بأسس اقتصادية متينة وقدرة على مواصلة النمو رغم المتغيرات العالمية.

أما الهند فقد حققت نمواً اقتصادياً أسرع نسبياً، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي حوالي 6.3% في 2025، مع تقدمها في التحول الرقمي ودور متزايد في سلاسل الإنتاج العالمية، مما دفعها لتتجاوز اليابان ولتصبح رابع أكبر اقتصاد عالمي. ورغم استمرار الصين في التربع على المركز الثاني، فإن الهند تلعب دوراً متزايداً كقوة اقتصادية جديدة ذات تأثير عالمي متنامي.

كتب توماس فريدمان في جريدة الاتحاد الإماراتية حول العملاق الصيني يقول: (إنني لا أزال متمسكاً بقناعتي الراسخة، وإن لم يفرغ المؤرخون من تسجيل أحداث هذه الحقبة العصيبة من تاريخنا المعاصر، بأن الحدث الأهم والحاسم فيها، لن يكون هجمات 11 سبتمبر، ولا غزونا لكل من العراق وأفغانستان، وإنما بروز العملاقين الآسيويين؛ الصين والهند. لذلك فإن الاتجاه الواجب علينا مراقبته ورصده عن كثب، هو مدى قدرة بقية دول العالم على التكيف مع بروز هاتين القوتين، وكيف تتمكن أميركا من التعاطي مع الفرص الاقتصادية الكبيرة التي يتيحها هذا النهوض الآسيوي، وكيف ستستجيب للتحديات التي يثيرها أمامها؟). وأضاف فريدمان: (ولهذا فإن المتوقع من الكونجرس "الديمقراطي" الجديد، أن يتجه إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر ميلاً لحماية اقتصادنا القومي، بما في ذلك تقليص نطاق التجارة الحرة، واتخاذ سياسات اقتصادية ذات طابع عقابي إزاء الصين، خاصة على إثر الرقم الجديد الذي سجله فائضها التجاري في شهر أكتوبر 2006). [3]

[3] - توماس فريدمان، الكاتب الأميركي المعروف، جريدة الاتحاد الإماراتية.

جدول رقم 1 مقارنة بين الصين والهند 2025

البند	الهند	الصين
الناتج المحلي الإجمالي	حوالي 3.9 تريليون دولار	حوالي 19.5 تريليون دولار
معدل نمو الناتج المحلي	6.3%في عام 2025	5.3%في النصف الأول من 2025
المركز الاقتصادي العالمي	رابع أكبر اقتصاد عالمي	ثاني أكبر اقتصاد عالمي
المحركات الاقتصادية	التحول الرقمي، الصناعات الخفيفة والخدمات	الصناعات الثقيلة، الصادرات، الاستثمارات
دور عالمي متزايد	جذب استثمارات وتوسع سلاسل التوريد	قوة صناعية وصادرات هائلة

الناتج المحلي الصيني الإجمالي:

تحتل الصين المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة نفسها من حيث القدرات النووية، ووصل عدد السكان فيها إلى نحو مليار وثلاثمائة مليون نسمة.

من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2025 إلى مستويات قياسية تقدر بحوالي 19.5 تريليون دولار أمريكي (حوالي 140 تريليون يوان)، بهذا تصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة. لقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الأعوام الأخيرة قوياً ويمثل مساهمة بنحو 30% في نمو الاقتصاد العالمي، مع معدل نمو اقتصادي متوسط حوالي 5.5% في السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الخمسية 2021-2025. حيث كان قطاعي الصناعة والخدمات المحركان الرئيسان للنمو الاقتصادي، إلى جانب زيادة الاستهلاك المحلي والاستثمار في الأصول الثابتة.

جدول رقم 1 الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للصين 2015 - 2050 مليار دولار

البيان	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
الصين	133 .8	630.12	43 .18	610.25	348.34	022.45	31 .57	710.70

المصدر: دراسة گولدمان ساكس. Global Economics Paper No:153، March 28، 2007

رسم بياني رقم 2 الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للصين 2013 - 2024 مليار دولار

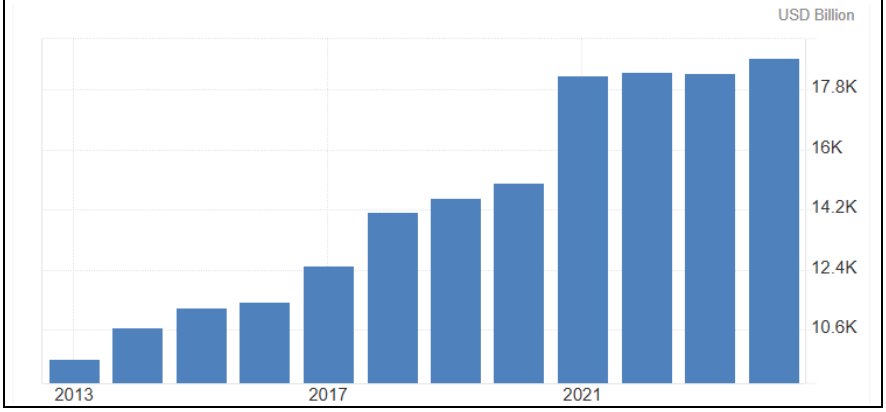

معدلات النمو الاقتصادي السنوي:

منذ توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجي، رفعت شعار (ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني). وفي حالة استمرار تنامي معدل النمو الاقتصادي على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم. في هذه الحالة، ستحتل الصين مكان الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر اقتصادها الأكبر على مدى قرن من الزمان، وربما سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً صينياً كما ذكرنا. 4

أكد الرئيس الصيني تشي جينبينغ في منتدى بواو لآسيا، وهو اجتماع سنوي لمسؤولين سياسيين واقتصاديين، أن الصين قد سجلت معدل نمو سنوي بنسبة 9.9% منذ بدأت بتحرير اقتصادها، ووصف هذا الإنجاز بأنه نادر في تاريخ تطور الاقتصادي العالمي. وأشار الرئيس الصيني إلى عوامل عديدة تثير التفاؤل بالمسار التصاعدي المستقبلي للاقتصاد الصيني، كالتطور العمراني وتوسع الصناعة وتحديث الزراعة. 5 ومن أهم نتائج التطور السريع للاقتصاد الصيني:

- تجاوز الصادرات حاجز 13 تريليون يوان بنمو 7.2% سنوياً.
- التركيز على الطلب المحلي كأساس للنمو الاقتصادي.
- بناء سوق وطنية موحدة لتعزيز الاستهلاك الداخلي.
- تحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي بأسس اقتصادية متينة.

لا تزال الصين على رأس قائمة الدول الآسيوية التي تثير الاهتمام. فمعدلات النمو الاقتصادي السنوي التي تجاوزت 10% لسنوات عديدة متلاحقة، وتحسن مستوى معيشة المواطنين، ثم النجاحات المتوالية في عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي. كل هذا كان لابد أن يثير في النفوس مزيجا من الإعجاب والدهشة معا. كيف يمكن تفسير هذه النهضة الاقتصادية؟ وبخاصة إذا ما قورنت بالزمن الذي استغرقته الدول الصناعية لتحقيق هذه النهضة.

يبدو أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية وبخاصة الكونفوشيوسية مسؤولة بشكل كبير عما تحقق للصين من إنجازات اقتصادية، وأنه ما كان لتلك الإنجازات أن تتم بهذه الصورة وبتلك السرعة لولا أن خلفية ثقافية مواتية كانت هناك لتدفع بها وتزيد من زخمها. وتجدر الإشارة إلى أهمية قيم بعينها:

- تفضيل الجماعة على الفرد،
- الإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق في سبيل الجماعة،

---

[4] - د. هدى ميتكيس الصعود الصيني ..التجليات والمحاذير، دراسة نشرت في مجلة السياسة الدولية ملف العدد، دار الأهرام2007.

[5] - يجمع منتدى بواو شخصيات في السلطة والأعمال والقطاع الأكاديمي في آسيا وقارات أخرى وينعقد سنويا منذ 2001 لبحث الشؤون العاجلة في المنطقة والعالم.

- الحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل،
- ارتكاز الأعمال على شبكات من العلاقات الاجتماعية الوطيدة التي تيسر الإنجاز وتدفعه في اتجاهات مثمرة.

هذه القيم المستمدة من تراث الكونفوشيوسية، كانت ولا تزال من وجهة نظر كثير من الباحثين عاملا رئيسيا في تفسير المعجزة الاقتصادية الصينية، وسببا رئيساً من أسباب النهضة الاقتصادية واستمرارها. 6

خصوصية التجربة الصينية في النمو:

تبدو خصوصية التجربة الصينية في النمو، عندما أفلحت في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية بالاعتماد على طرائق وأساليب مستمدة من الواقع الصيني وأطره القيمية الخاصة، وعدم الانسياق للتجارب الغربية في النمو، والتي تقلل من دور الجماعة وتعلي من قيم الفردية المتوحشة، ثم استلهام الخصوصيات الصينية في توجيه مسار النمو الاقتصادي، هما اللذان ضمنا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة ومطردة من النمو. 7

تعكس محركات النمو الاقتصادي قوة الاقتصاد الصيني وقدرته على التكيف والاستمرار في تحقيق نمو مستدام يفتح آفاقاً جديدة للتعاون والتنمية على مستوى العالم. لذا كانت أهم محركات النمو الاقتصادي الصيني تبدو كما يلي:

- سياسة الإصلاح والانفتاح التي أطلقت الطاقات الاقتصادية.
- التركيز على تعزيز الطلب المحلي وتنمية السوق الداخلية.
- تطوير قوى إنتاجية حديثة وتكنولوجيات متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وصناعة الرقائق والطاقة الجديدة.
- الاعتماد على قوة الصين الذاتية مع المشاركة في الاقتصاد العالمي.
- خلق بيئة سياسية مستقرة وشفافة لجذب الاستثمار وتعزيز التنمية.

قيماً صينية خاصة مثل احترام وتوقير النظام والتناغم الاجتماعي، هي التي كفلت للبلاد حتى اليوم استقراراً افتقرت إليه دول كثيرة، طبقت دون وعي النموذج الديمقراطي الغربي وهو النموذج الذي يعلي من الحريات السياسية الفردية دون اعتبار لمسائل شديدة الأهمية كالاستقرار الاجتماعي وتجنب الفوضى الاجتماعية.

(هل يمكن القول مثلاً إن النمو الاقتصادي الصيني كان مرجعه لقيم مجتمعية دفعت إلى وجوده واستمراره أم انه حدث ببساطة - وكما كان الحال في بلدان أخرى - بسبب إعمال قوانين السوق الحرة وتشجيع الظروف الملائمة لها، ومن ثم يكون التأثير على النمو هنا راجعاً وبصورة أكبر لتطبيق قاعدة عامة لا تمثل الممارسات الصينية

---

[6] - Gaafar Karar Ahmed, Sino-Arab Relations, Sudan Case Study, PhD Dissertation, Nanjing University, China, Supervisor Chen Dezhe,1996,p.5.

[7] - المصدر السابق.

استثناءً منها؟ ومن ناحية أخرى، هل يمكن الاطمئنان إلى القول بوجود ديمقراطية 'على الطراز الصيني'، أم أن عملية التطور الديمقراطي تخضع بدورها لشروط ومراحل ما إن تتوافر في بلد من البلدان ومهما تكن خصوصياته، فإنها تفضي إلى تغيير المشهد السياسي نحو صورة تتسم بالتعدد في مراكز السلطة وبمزيد من الاحترام للحقوق الفردية وحقوق الإنسان؟ بعبارة أخرى، هل للخصوصية القيمية ذلك الدور الذي يتصوره مؤيدوها في تشكيل ظاهرتي النمو الاقتصادي والتنمية السياسية عموما وفى الصين خاصة؟) 8

جدول رقم 2 مؤشر التنمية الإنسانية للصين في عام 2012

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر سنة	معدل معرفة القراءة %	متوسط دخل الفرد $ PPP	عدد السكان ألف نسمة	البيان
.699 (medium)	72.7	92.2%	161.9	135404000	الصين

المصدر: الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي

"World Economic Outlook". IMF. April 2013 data. Retrieved

احتياطي الصين من العملات الصعبة:

يبلغ احتياطي الصين من العملات الصعبة في عام 2025 ما يقرب من 3.32 تريليون دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2015. هذا الاحتياطي الضخم يشمل العملات الأجنبية وأصول مالية متنوعة مثل الذهب، حيث بلغت احتياطيات الذهب حوالي 74 مليون أوقية طروادة، بقيمة تقارب 254 مليار دولار.

صندوق الاحتياطي هذا يستخدم لدعم استقرار العملة المحلية (اليوان)، والتقليل من الاعتماد على الدولار الأمريكي، كما يعزز قدرة الصين على مواجهة التوترات التجارية والجيوسياسية العالمية. زيادة الاحتياطي في 2025 جاءت بفضل تراجع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وكذلك ارتفاع قيمة اليوان الصيني. كما يشتري البنك المركزي الصيني الذهب بصورة مستمرة لتعزيز احتياطياته من المعادن الثمينة.

جاء الارتفاع نتيجة تضاءل قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ارتفع اليوان بنسبة 0.87٪ مقابل الدولار في أغسطس، بينما انخفض الدولار بنسبة 2.19٪ مقابل سلة من العملات الرئيسية. بلغت احتياطيات الذهب 74.02 مليون أوقية طروادة صافية في نهاية أغسطس، مقارنة بـ 73.96 مليون أوقية في نهاية يوليو، حيث اشترى البنك المركزي المعدن الثمين للشهر العاشر على التوالي. ونتيجة لذلك، ارتفعت

[8] - د. حنان قنديل، أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة، القيم والتنمية في آسيا.. حالة الصين، دراسات نشرت في مجلة السياسة الدولية ملف العدد، دار الأهرام2007.

احتياطيات الذهب إلى ما يعادل 254 مليار دولار، مقارنة بـ 244 مليار دولار في الشهر السابق.[9]

تستخدم الصين احتياطياتها من العملات الصعبة كأداة استراتيجية رئيسية لدعم استقرار سعر اليوان وتعزيز مرونته أمام الضغوط الخارجية الاقتصادية والسياسية. تتجسد هذه الاستراتيجية في عدة نقاط مهمة:

- يعتمد بنك الشعب الصيني على استخدام جزء من احتياطياته الكبيرة من النقد الأجنبي، والتي تبلغ حوالي 3.32 تريليون دولار، للقيام بتدخلات في سوق الصرف الأجنبي بهدف دعم سعر اليوان عند مستويات مرغوبة تطمئن الأسواق وتحد من التقلبات الحادة.
- عندما يتعرض اليوان لضغوط انخفاض أمام الدولار الأمريكي أو عملات أخرى، يقوم البنك المركزي ببيع الدولار وشراء اليوان، مما يقلل من كمية اليوان المعروضة في السوق ويحافظ على قيمته.
- تسهم هذه التدخلات في رفع ثقة المستثمرين في اليوان، وطمأنة الأسواق المحلية والعالمية، وخاصة في ظل التوترات التجارية والجيوسياسية المتزايدة.
- علاوة على التدخل المباشر في العملات، تستخدم الصين الاحتياطيات لدعم استراتيجيات تعزيز استخدام اليوان في التجارة الدولية والتعاملات المالية، ما يقلل الاعتماد على الدولار ويعزز مكانة اليوان كعملة دولية.
- البنك المركزي أيضاً يوسّع من أدواته النقدية مثل تخفيض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي للبنوك؛ لتعزيز السيولة ودعم الاقتصاد والعملة الوطنية.

انقسم الخبراء والمحللون الاقتصاديون حول آثار هذا الحجم الكبير من احتياطي الصين من العملات الصعبة على الاقتصاد الصيني. بعض المتابعين للاقتصاد الصيني المستمر في النمو بنسبة تصل إلى حوالي 9% سنوياً تقريباً منذ أعوام، يرون أن حيازة الصين لهذا الكمّ من العملة الصعبة ناتج عن العائدات الضخمة للحجم الهائل من صادرات منتجاتها التي أغرقت به شتى أسواق العالم. وهذا ما جعل الصين تتمتع بقدرة عالية في ميزان مدفوعاتها الذي يضمن بدوره ثقة المستثمرين الأجانب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة، ويعزز قدرتها على مواجهة الأزمات التي قد تحيط بعملتها بسبب أعمال المضاربة الخارجية من جهة أخرى. وهناك من يرى في ذلك الاحتياطي من العملات الصعبة مشكلةً ناتجةً عن عدم التوازن بين التجارة والاستثمار، ما قد يسبب خللاً في توازن الاقتصاد الصيني. فبينما بلغ حجم صادرات الصين 970

[9] - https://ar.tradingeconomics.com/china/foreign-exchange-reserves

مليار دولار في عام 2006، ما زالت استثماراتها الخارجية قليلة نسبياً وما زالت هناك فجوة بين صادرات الصين وارداتها، ما قد يتسبب في عرقلة النمو الصحي لاقتصادها.

إضافة إلى الاحتياطيات النقدية، تعتمد الصين على مراكمة الذهب كجزء من استراتيجية تعزيز قوة اليوان واستقلاليته المالية، حيث يزيد الذهب من مصداقية الاحتياطيات ويعزز القدرة على الصمود في أوقات الأزمات.

الاحتياطيات الضخمة والمخطط لها بشكل استراتيجي تمكن الصين من إدارة سعر اليوان بشكل فعال، مع إبعاد المخاطر الناتجة عن تقلبات العملات العالمية وتأثير السياسات الأمريكية والعالمية على الاقتصاد الصيني.

إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني:

تقوم إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني على مزيج من الإصلاح والتحفيز المالي بهدف تحقيق نمو مستدام ومتوازن رغم التحديات المحلية والعالمية. الصين تعترف بضرورة معالجة ثلاث تحديات رئيسة: استقرار سوق العقارات الذي يشكل 20% من نمو الناتج المحلي الإجمالي و70% من ثروة الأسر، أزمات ميزانيات الحكومات المحلية، وتهديدات حادة من السياسة التجارية الأمريكية.

(شهدت هيكلة الاقتصاد الصيني التي كانت تسودها حالة فقدان التوازن لمدة طويلة، شهدت " منعطفاً " للتحسين في عام 2011 حيث بدأ النمو الاقتصادي يتجه إلى التحفيز المنسق للاستهلاك والاستثمار والتصدير، وبعد ذلك بداية جيدة لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011 - 2015). وعلى سبيل المثال توقفت نسبة الاستهلاك لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلى عن انخفاضها الذي استمر إحدى عشر عاماً متتابعاً في عام 2011 بينما انخفضت النسبة بين فائض الحسابات الجارية وإجمالي الناتج المحلى من أعلى نسبة لها 12 بالمائة إلى حوالي 2.8 بالمائة، وانخفضت النسبة بين الفائض التجاري وإجمالي الناتج المحلى من 7.5 بالمائة إلى 2.1 بالمائة، وكانت جميعها أدنى من المعيار الذي تستخدمه منظمة صندوق النقد الدولي في قياس فقدان التوازن الخارجي لاقتصاد دولة). 10

المحاور الرئيسية لإعادة الهيكلة:

- استقرار قطاع العقارات: تختص جهود ترشيد السوق وتقنين التمويل للحد من أزمات الديون وتعزيز المعروض بأسعار معقولة، لتفادي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.
- تحسين الأوضاع المالية للحكومات المحلية: إعادة هيكلة توزيع المسؤوليات المالية بين الحكومات المركزية والمحلية لتفادي عجز الميزانية وضمان الإنفاق الحكومي الفعّال.

[10] - الاقتصاد الصيني... بين انتعاش وركود مدروس، شبكة النبأ المعلوماتية، 28 نيسان 2013.

- تنفيذ حزمة تحفيز مالية قوية :تشمل خفض الضرائب، زيادة الإنفاق على البنية التحتية، ودعم القطاعات الواعدة؛ لتوفير دفعة فورية للنمو.
- التركيز على الإصلاحات الهيكلية: تعزيز الثقة بين المستثمرين، حماية الشركات الخاصة، تقليل الرقابة الإدارية الصارمة لتعزيز نشاط الأعمال، وتحفيز الابتكار والتقنيات الحديثة.
- التحول نحو اقتصاد أكثر توازناً: تقليل الاعتماد على الصادرات، وتركيز النمو على الطلب المحلي والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

النتائج والتوقعات لإعادة هيكلة الاقتصاد الصيني:

- النمو الاقتصادي وصل إلى 5.3% في النصف الأول من 2025، ما يشير إلى تعافي الاقتصاد رغم البيئة العالمية المتقلبة.
- مع استمرار التحديات، تسعى الصين إلى تحقيق نمو أكثر توازناً ومرونة من خلال التوسع في قاعدة التعافي.
- ثقة المستهلكين والمستثمرين ما زالت تتطلب تدابير أكثر جرأة ومرئية لتعزيزها.

إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني ليست مجرد إجراءات قصيرة الأجل بل خطة طويلة الأجل تجمع بين التحفيز والإصلاح الهيكلي، بهدف تأمين نمو اقتصادي مستدام يجمع بين الاستقرار والابتكار في السنوات القادمة.

إعادة التوازن للاقتصاد الصيني:

الهدف الرئيس لإعادة التوازن للاقتصاد الصيني هو خلق نموذج اقتصادي أكثر توازناً يقلل الاعتماد على الصادرات ويعزز من الاستهلاك والابتكار، مع الاستمرار في التنمية المستدامة وتخفيف المخاطر الهيكلية مثل ديون القطاع العقاري والضغوط الديموغرافية.

تتم إعادة التوازن للاقتصاد الصيني من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها بكين لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي والتحديات الهيكلية، مع التركيز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن. ومن أبرز استراتيجيات إعادة التوازن:

- تعزيز الاستهلاك المحلي: تُعَد زيادة الطلب المحلي أولوية رئيسية، حيث يتم توجيه دعم مالي مباشر للمستهلكين، وتحسين الضمان الاجتماعي، وخلق المزيد من فرص العمل، إلى جانب تحفيز استبدال السيارات والأجهزة المنزلية لتعزيز الإنفاق الاستهلاكي.
- تنشيط الاستثمار في البنية التحتية والتنمية المستدامة: استثمارات كبيرة تخصص لمشاريع كبرى في البنية التحتية مثل السكك الحديدية، وتطوير المطارات، وتحسين الأراضي الزراعية، ما يخلق فرص عمل ويعزز النمو المحلي.

- دعم الابتكار والقطاعات التكنولوجية: اعتُمدت استثمارات ضخمة في مجالات متقدمة مثل السيارات الكهربائية، الروبوتات، أشباه الموصلات، والطاقة المتجددة لتعزيز التنافسية التقنية واقتصاد المعرفة.
- تحسين الاستقرار المالي: يدعم هذا الجانب تعزيز رؤوس أموال البنوك لمواجهة ارتفاع القروض المتعثرة، وضمان استمرارية النظام المالي بكفاءة.
- تبني سياسة نقدية متساهلة: قررت الصين تنفيذ سياسة نقدية متساهلة معتدلة عبر تخفيف متطلبات الاحتياطي الإلزامي وخفض أسعار الفائدة، وتحفيز الطباعة النقدية لتمويل المشروعات وتسهيل الائتمان.
- التركيز على زيادة الدخل وتحسين الأجور: سياسات تهدف لرفع مستوى معيشة المواطنين عبر زيادة النمو في الأجور وتحسين معاشات التقاعد والتأمين الطبي.

هذه الخطوات هي جزء من خطة شاملة للحفاظ على استقرار النمو رغم الضغوط الخارجية والداخلية، وإعادة صياغة الاقتصاد الصيني نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولية.

لابد للصين من اعتماد خطط وسياسات اقتصادية جديدة لإعادة التوازن لاقتصادها وخفض الاعتماد على الصادرات من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وهو أمر قد لا يكون سهلاً مع وجود جملة من التحديات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها. وبسبب الاضطراب الاقتصادي العالمي وتباطؤ الطلب الخارجي ارتفعت صادرات الصين بنسبة 7.9% على أساس سنوي في عام 2012، وهو ما أبطا من حجم النمو الذي تحقق في العام السابق. وفي هذا الشأن أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ أن أيام النمو "الفائق السرعة" لاقتصاد بلاده الثاني عالميا انتهت على الأرجح. وصرح شي أمام 25 شخصية أجنبية من عالم الأعمال في جزيرة هينان الجنوبية، (اعتقد أننا لن نستطيع الاستمرار في النمو الاقتصادي فائق السرعة، وليس هذا ما نريد طبعاً. لكن ما زال ممكناً لنا الحفاظ على نمو اقتصادي سريع نسبياً ووضع الاقتصاد الصيني مازال جيداً). 11

(هذا وقد حددت الصين تحويل نمط التنمية الاقتصادية كهدف رئيسي للخطة الخمسية الثانية عشرة وأيضا إستراتيجية طويلة الأمد لتنمية الاقتصاد الصيني بطريقة سليمة ومستمرة. فستزيد التدابير الجديدة من دفع عملية " التوازن " بالنسبة لاقتصادها، وتواصل خفض اعتمادها على الخارج، بل تعزيز طاقتها لنمو الذاتي. وفقا للحسابات الأولية، تجاوز إجمالي الناتج المحلى الصيني حاجز 50 تريليون يوان (الدولار الأمريكي الواحد يساوى حوالي 6.2 يوان) لأول مرة في عام 2012 ليصل إلى 51.93 تريليون

[11] - المصدر السابق.

يوان بزيادة 7.8 بالمائة عما كان في عام 2011. ولكن الأهم من ذلك هو التحسين المستمر لهيكلة الاقتصاد الصيني). 12

الترشيد النظامي لأسواق العقارات:

يمثل الترشيد النظامي في سوق العقارات الصيني محاولة حكومية متأنية لتحقيق توازن بين تحفيز القطاع العقاري المتعثر وضبط المخاطر المالية المتعلقة بالديون والأسعار، بهدف استعادة الثقة بشكل تدريجي، وتحقيق استقرار طويل الأجل في أحد أكبر أسواق العقارات في العالم.

يتم الترشيد النظامي لأسواق العقارات في الصين في 2025 من خلال سياسات تنظيمية تحاول الحكومة من خلالها إعادة استقرار وتحفيز القطاع العقاري المتعثر دون السماح بعودة فقاعة السوق العقاري، خوفاً من تأثيرات سلبية على الاقتصاد ككل.

ومن أبرز معالم الترشيد النظامي أسواق العقارات في الصين:

- تقنين التمويل: فرض رقابة مشددة على تمويل المطورين، مع تخصيص قروض محددة لمشروعات قائمة ضمن "القوائم البيضاء" للمشروعات الموثوقة، بهدف تقليل المخاطر المالية وحماية البنوك من الديون المتعثرة.
- حزم تحفيز محسوبة: تقديم تسهيلات ائتمانية للمشترين مثل خفض متطلبات الدفعة الأولى للرهن العقاري، وإلغاء بعض الحدود السعرية، مع دعم إسكان ميسّر وتقديم حوافز ضريبية على عمليات البيع والشراء.
- تحكم في المعروض: محاولة تقليل المخزون العقاري غير المباع من خلال تحفيز الطلب المحلي، مع مراقبة بناء المساكن الجديدة لتجنب زيادة المخزون وزيادة المعروض بشكل مفرط.
- مرونة السياسات حسب المدينة: تكييف الإجراءات حسب كل مدينة، مع رفع الحظر عن بعض القيود في مدن كبرى مثل بكين وشنغهاي، من أجل تحريك السوق المحلي فيها دون مضاعفة المخاطر.
- مراقبة الأسعار: السعي للحفاظ على استقرار أو انخفاض معتدل في أسعار العقارات لتجنب تقلبات حادة تؤثر على ثقة المستثمرين والمشترين.
- التحديات والنتائج المتوقعة:

على الرغم من الحزم التحفيزية، لا يزال السوق العقاري الصيني يعاني من تباطؤ واضح، حيث انخفضت الاستثمارات العقارية ومبيعات المنازل وارتفع المخزون غير المباع. ويتوقع المحللون استمرار انخفاض أسعار العقارات بنسبة تصل إلى 5% في 2025، مع احتمالية استقرار يطرأ في النصف الثاني من العام، إلا أن تعافي السوق الكامل قد يستغرق سنوات.

[12] - الاقتصاد الصيني... بين انتعاش وركود مدروس، شبكة النبأ المعلوماتية، 28 نيسان 2013.

المطورون المثقلون بالديون يشكلون خطراً مستمراً على الاستقرار المالي والاقتصادي، مما يضع الحكومة في موقف يتطلب موازنة دقيقة بين دعم السوق والحفاظ على الانضباط المالي.

يتوجب على الحكومة الصينية الترشيد النظامي لأسواق العقارات والهيكل الاستثماري والاستهلاكي لإعادة التوازن الاقتصادي ليصبح اختياراً مستقلاً في الأسواق. وستبذل الصين أقصى جهودها لتجنب إعادة ظهور نمو مصطنع (زيادة إجمالي الناتج المحلى المصطنعة)، والعمل على تحسين حالة فقدان التوازن الاقتصادي الصيني بلا انقطاع، وجعل اتجاه إعادة التوازن اتجاهاً لا يمكن التراجع عنه. 13

انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى تكتل مجموعة دول بريكس:

انضمت جمهورية الصين الشعبية إلى تكتل مجموعة دول بريكس (BRICs) الذي يعد تجمعاً سياسياً - اقتصادياً عالمياً للدول ذات الاقتصادات الناشئة يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة إضافة إلى دعم ومساندة الدول النامية ضعيفة النمو بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ليؤمن لها الأمن والاستقرار السياسي وإنجاز التقدم الاجتماعي. وهو تجمع فريد أُنشئ في عام 2011، بالرغم من أن التفاوض لتأسيس هذا التكتل قد بدأ في عام 2006، ويضم في عضويته خمس دول ذات الاقتصادات الصاعدة هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا. وكانت تُسمى في البداية مجموعة "بريك" وبعد انضمام دولة جنوب أفريقيا إليها في عام 2010 أصبح اسمها مجموعة دول "بريكس". ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء. كانت اقتصادات الدول الأربع خلال عام 2001 تمثل نسبة 8% من الاقتصاد العالمي وبعد مرور عقد من الزمن ارتفعت تلك النسبة لتصبح بحدود 20% كما أن جمهورية الصين الشعبية تربعت على عرش ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي، وفي عام 2013 سبقت الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم التبادل التجاري.

في السنوات الأخيرة، شهدت مجموعة بريكس توسعات ودعوات لانضمام دول جديدة كشركاء أو أعضاء كاملين، مثل انضمام إندونيسيا كعضو كامل في يناير 2025، وترحيب الصين بانضمام فيتنام كشريك. المجموعة تسعى لتوسيع تأثيرها عالمياً وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي، والصين تلعب دوراً استراتيجياً ومحورياً ضمن هذا التكتل الذي يهدف إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب بديل عن الهيمنة الغربية في الاقتصاد والسياسة.

تركز الصين من خلال مجموعة دول البريكس على تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري مع الدول الأعضاء، وتعزيز استخدام عملة اليوان في التجارة

[13] - يوى يونغ دينغ، عضو أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية.

الدولية ضمن إطار بريكس، إلى جانب دعم التنمية والصناعات الجديدة في دول أعضاء المجموعة مثل إثيوبيا والبرازيل. في قمة بريكس 2025 التي استضافتها إثيوبيا، تم التأكيد على أهمية تعزيز التنسيق الصناعي والسياسات الاقتصادية بين الأعضاء، مع السعي لتسريع التنمية الصناعية ودعم التعاون المشترك. جمهورية الصين الشعبية ليست من الدول التي انضمت حديثاً إلى تكتل مجموعة دول بريكس، بل هي عضو مؤسس وأحد الأعمدة الرئيسية لهذا التكتل منذ تأسيسه عام 2006 إلى جانب البرازيل وروسيا والهند وجنوب أفريقيا. في عام 2025، استمر دور الصين المحوري في مجموعة بريكس، حيث تدعم توسيع التعاون الاقتصادي والصناعي بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز دور اليوان الصيني في التجارة الدولية ضمن إطار المجموعة.

مجموعة دول بريكس تسعى لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية دولية متعددة الأقطاب، والطموح الصيني هو تعزيز مكانة بريكس الاقتصادية ودور الصين كقوة صاعدة عالمية ضمن هذا التكتل.

الخاتمة:

حقق الاقتصاد الصيني خلال العقدين الماضيين نتائج مبهرة، وبخاصة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي العالية وتزايد حجم الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلاً مرتبة بلدان كبرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية. هذه المؤشرات جعلت بعض الآراء تذهب إلى أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرناً صينياً تقود فيه الصين الاقتصاد العالمي. (ولكن مقابل هذه الآراء، هناك من يقلل من فرص نجاح الصين في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة، أهمها ما يتعلق بمحددات وطريقة اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وخاصة المحددات الداخلية النابعة من الفلسفة والأيديولوجية التي بني عليها النمو الاقتصادي الصيني، وصعوبة الحفاظ على استمرارها في ظل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، يضاف إلى ذلك طبيعة هيكل الاقتصاد الصيني، وما يعانيه من تناقضات داخلية، وما يصادفه من منافسة خارجية). 14

إنما تعترض الاقتصاد الصيني مشاكل عديدة منها فائض الطاقة الإنتاجية والمخاطر التي تهدد النظام المالي، لذلك هناك من يدعو لتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة تشمل تقليص سيطرة الدولة. مع أن الفشل في توسيع نطاق الإصلاحات سيفضي إلى نمو ضعيف لسنوات قادمة عديدة. كما تواجه الصين ضغوطاً تدفع

[14] - د. مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي.. مقومات القوة وعوائق الاندماج، دراسة نشرت في مجلة السياسة الدولية ملف العدد، دار الأهرام2007.

الاقتصاد للتراجع وتتفاقم كذلك مشكلة الطاقة غير المستغلة. ومخاطر محتملة في القطاع المالي. 15

لا يمكن أن تواصل الصين تحقيق النمو الاقتصادي السريع الذي يعتمد على الطلب الخارجي، وتحتاج للابتعاد عن صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة. لم تعد الصين مصنع العالم بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة وأنها ركزت بدرجة أكبر على الاستهلاك المحلي لتعزيز النمو الاقتصادي. إن "البديل بالنسبة للصين هو الصين نفسها"، فالصين تحتاج لتعزيز صناعة الخدمات لتسريع إعادة توازن الاقتصاد. 16

النمو السريع للاقتصاد الصيني هو نتاج الثورة الثقافية التي أرسى قواعدها الزعيم الصيني الخالد ماو تسي تونغ ورفاقه، هو نتاج المواطنة والثقافة الصينية في المجتمع الذي حقق النتائج المبهرة للصين. هذا يوضح لنا تخوف توماس فريدمان من نهوض العملاق الصيني.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

[15] - تشانغ قاو لي عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ونائب رئيس وزراء الصين.

[16] - فيكتور كيه فونغ رئيس معهد فونغ الدولي والذي يرأس أيضاً مجموعة فونغ التي تضم شركات كبرى في مجالات التداول واللوجيستيات والتوزيع وبيع التجزئة.